

المحامي

نشرة



دورية تصدر عن منظمة المحامين لناحية سطيح - مارس 2006 -



- الإفتتاحية...
- خطاب النقيب بمناسبة الندوة الوطنية...
- أخلاقيات مهنة المحاماة...
- تعديلات القانون المدني...
- إشكالات المادة 75 مكرر ق.أ...
- تجريم الشخص المعنوي...
- المحافظة العقارية...
- البيئة في مواجهة التلوث...

القاضي بين إشكالية سرعة الفصل و تحقيق العدالة

النقيب: أحمد ساعي

إن قطاع العدالة عرف في المدة الأخيرة نهضة قوية لم يعرفها منذ الاستقلال بفضل الإصلاحات العميقة التي باشرتها وزارة العدل، بالخصوص في ميدان العصرية و التكوين، الأمر الذي يترتب عنه نتائج إيجابية جدا في ميدان تحسين أداء العمل القضائي، و تحسين سير مرفق القضاء بوجه عام. إن أسرة الدفاع، باعتبارها نصف المعادلة القضائية، تبارك هذه الإصلاحات و تدعّمها لما فيها من نتائج إيجابية ملموسة، تعود بالفائدة على الحياة المهنية للمحامي و للمتقاضين على حد سواء. لكن في خضم و زخم هذه الإصلاحات العميقة و المتتالية، فإن القاضي وجد نفسه مطالب بهاجس سرعة الفصل في الخصومات القضائية المعروضة عليه، الأمر الذي ينجر عليه في كثير من الأحيان نقص في نوعية الأحكام القضائية الصادرة. و في هذا الصدد، فإنه يتعين التأكيد بأن البطء الكبير في الفصل غير مستساغ، لأنه يمس بمصداقية العدالة و يمس بالحقوق و المصالح المشروعة للمتقاضين، لأن الخصومة القضائية إذا طالت لوقت طويل و بدون مبرر فإن ذلك من شأنه أن يولد شعور لدى المتقاضين باليأس و الاحباط. إلا أنه لوحظ مؤخرا بأن قضاة الأقسام المدنية بصفة عامة (عقاري، مدني، شخصي، إداري، تجاري)، لا تمنح في الغالب إلا أسبوع واحد أو أسبوعين للمحامي للتعبير، و في الجلسة الخامسة تمنع هذه الجهات القضائية المحامين من التعقيب، الأمر الذي يمس حقوق الدفاع "أي حق المتقاضين في الدفاع"، و يمس بحسن سير العدالة مع العلم بأن هذا الترف لا يتماشى مع روح قانون الإجراءات المدنية التي لا تقرض على المتقاضين عدد معين من الجلسات. إن الدعوى المدنية هي ملكا لأطراف الخصومة (و هذا مبدأ عالمي)، و أطراف الخصومة هما فقط الذين لهما الحق في وضع حد لها سواء بالتنازل أو الانتقاء. إن مهمة القاضي ليس الفصل فقط من أجل "إفراغ الجدول"، حتى ولو كان ثقيلًا، بل إن مهمته الأساسية هي تحقيق العدالة، و لن تتحقق هذه الغاية إلا بالتأني للتطبيق السليم للقانون، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت الكافي لتمكين الأطراف من إبداء أوجه دفاعهم، و إعطاء وقت كاف للقاضي للتمعن في الدعوى و البحث في الاجتهادات القضائية لاصدار حكم عادل بشأنها. إن المشرع لو أراد حقيقة تحديد عدد الجلسات المدنية و لو أراد حقيقة أن يكون التعقيب في ظرف أسبوع واحد أو أسبوعين لنص على ذلك صراحة في قانون الإجراءات المدنية و أضفى الطابع الاستعجالي على جميع القضايا. و في الأخير فإن تعزيز حق الدفاع المكرس دستوريا لصالح المواطن ليس معناه إعطاء اعتبار للمحامي بقدر ما هو تعزيز حق المتقاضين في الدفاع و ذلك من أجل تجسيد عدالة و دفاع مشرفين ليسئدنا.

الفهرس

- خطاب النقيب بمناسبة الندوة الوطنية
- أخلاقيات مهنة المحاماة
- تعديلات القانون المدني
- إشكالات المادة 57 مكرر من ق.أ.
- تجريم الشخص المعنوي
- المحافظة العقارية
- البيئة في مواجهة التلوث
- قيم المحامي (بالفرنسية).
- الزواج المختلط في الفترة الاستعمارية (بالفرنسية)
- العقوبة التأديبية... (بالفرنسية)
- حماية و تشجيع الاستثمار بالجزائر (بالفرنسية)
- التراث الثقافي المعنوي (بالفرنسية)
- منازعات الضمان الاجتماعي (بالفرنسية)
- حل النزاعات في القانون البحري (بالفرنسية)
- التكوين، لماذا؟ (بالفرنسية)

نشرة المحامي

دورية تصدر كل ثلاثة أشهر

عن منظمة المحامين سطيف

قصر العدالة

هاتف/فاكس: 036.84.56.67

الموقع على الويب: www.avocats-setif.org

البريد الإلكتروني: ordre@wanadoo.dz

رقم الإيداع: 2005/2909

مدير النشرة

النقيب: أحمد ساعي

ب/الالكتروني: batonnier_sai-ahmed@yahoo.fr

رئيس التحرير

توفيق رياض بورماني

محامي بمنظمة سطيف

عضو مجلس المنظمة

ب/الالكتروني: avocatbourmani@yahoo.fr

الإخراج الفني و حجز: لصيد لخضر

مساعدة حجز: بن غنفة لبنى

اللوحات المنشورة في هذا العدد من إبداع شربل سيف الإسلام المحامي بمنظمة سطيف